



نقابة المعلمين الأردنيين
JORDANIAN TEACHERS' SYNDICATE

التقرير الإخباري

(فيما يتعلق بنقابة المعلمين وأخبار المعلمين والمدارس والطلاب وأخبار النقابات الأخرى)

من أخبار الصحف اليومية (الدستور - الرأي - الغد - السبيل) والمواقع الإلكترونية

محرر الأخبار || عمران العبادي

السبت ١٤-٥-٢٠١٦



أبرز عناوين الصحف اليومية (وكالة الأنباء، الرأي، الدستور، السبيل، والمواقع الإلكترونية)

ليوم السبت 2016-5-14

جريدة الرأي:

- أسر تختار النظام الأجنبي لأولادها هروباً من رعب (التوجيهي)

هل باتت الانظمة الاجنبية التي توفرها المدارس الخاصة لطلاب الثانوية العامة مهرباً من كابوس التوجيهي؟ وهل اصبح الطلاب يلجأون الى هذه الانظمة لما توفره من مرونة وسهولة في التطبيق بالمقارنة مع النظام الوطني؟.

وتجد العديد من الاسر ان النظام الاجنبي يتيح لابنائهم فرصة اكبر في تحصيل علامات افضل ومخرجا من الضغوط الموجودة في التوجيهي.

ويؤكد خبراء ان مناهج الانظمة الاجنبية ليست اسهل من النظام الوطني الا ان طبيعة النظام نفسه فيه مرونة اكبر من النظام الوطني كما ان خريجي هذه الانظمة يتمتعون بشخصية مميزة ولغة انجليزية قوية.

وتوفر العديد من المدارس الخاصة الخيار لطلابها بين البرامج الاجنبية والتي تتضمن الشهادة البريطانية او البكالوريا الدولية او الشهادة الامريكية السات او بين النظام الوطني.

ام خالد تقول « عندما وصلت ابنتي الى الصف السادس الاساسي قمت بتحويلها الى النظام الاجنبي حتى لا تتعرض الى الضغوط الموجودة في التوجيهي خصوصا وانها تستطيع معادلتها بالتوجيهي».

وتضيف «تشجع المدارس الخاصة على النظام الاجنبي باعتبار ان نوعية التعليم في هذا النظام هي الافضل للطلاب اضافة الى ان الطالب لا يتعرض من خلاله الى ضغط نفسي او مجتمعي مثل التوجيهي».

ويؤكد العديد من اهالي طلاب المدارس الخاصة انهم يلجأون الى النظام الاجنبي هروبا من التوجيهي اذ ان الطالب من خلال هذا النظام يستطيع دخول الجامعات الاردنية عند معادلة الشهادة اذ لديهم نسبة (5-6%) بالتنافس او عن طريق الموازي.

مدير التعليم الخاص في وزارة التربية والتعليم الدكتور امين شديفات اكد تزايد الاقبال على البرامج الاجنبية في السنوات الاخيرة.

وعلى هذا الاقبال الى سهولة ومرونة هذه الانظمة بالمقارنة مع النظام الوطني مشيراً الى ان الوزارة تعادل سنويا ما يقارب (300) شهادة لحملة هذه البرامج.

وبين ان حوالي (71) مدرسة خاصة تدرس حالياً برامج اجنبية فيها بينما يوجد حالياً حوالي (26) مدرسة اخرى قيد الحصول على الاعتماد لتدريس هذه البرامج.

مديرة ادارة التعليم العام في وزارة التربية والتعليم الدكتورة خولة ابو الهيجاء اكدت عدم وجود ما يثبت بأن المنهاج الاجنبي افضل من الوطني داعية الى ضرورة عمل دراسة للمقارنة بين النظام الوطني والاجنبي.

واضافت بان المدارس الخاصة تشجع على البرامج الاجنبية لتكلفتها العالية وليس لانها افضل للطلاب اذ لا يوجد دراسة تثبت ذلك.

واشارت بان الوزارة ليس لديها اي توجه بادخال انظمة جديدة الى المدارس الحكومية وانما هي تعمل بشكل مستمر على تطوير نفس المناهج ضمن النظام الوطني.

مديرة قسم البرامج الاجنبية في احد المدارس الخاصة منى عودة اكدت من جانبها زيادة الاقبال على البرامج الاجنبية سنويا كون هذه الشهادة يمكن معادلتها بالتوجيهي الاردني ودخول الجامعات الاردنية بالتنافس بنسبة (5%-6%) او الموازي.

وأشارت عودة الى ان المناهج الاجنبية ليست اسهل من المنهاج الوطني الا ان طريقة تطبيق النظام نفسه اسهل كونها تتيح للطلاب فرصة سنتين ليعيد المادة التي يرغب تحسينها وبالتالي ليس هنالك ضغط نفسي او مجتمعي على الطالب او الاهل مثل التوجيهي.

وبينت ان البرامج الاجنبية تتيح للطلاب تحصيل علامات أفضل اذ يبدأ الطالب بتقديم الامتحانات منذ الصف العاشر ولديه حتى صف الثاني عشر لاعادة اي مادة يرغب برفع علاماته فيها وبالتالي لديه متسع من الفرص لتحسين علاماته ومعدله النهائي.

واكدت عودة ان طلاب البرامج الاجنبية يتمتعون بشخصية مميزة ولديهم لغة انجليزية قوية اذ تركز هذه البرامج بشكل كبير على البحث والمشاركة المجتمعية في مناهجها مما يجعل الطالب لديه اهتمامات متعددة نحو خدمة مجتمعه وكيفية تطويره.

- الذنبيات: تعديل المناهج ووقف ممارسات تتناقض مع ثقافتنا

سلمت أمس ناشطات وخبيرات في قضايا المرأة توصيات توافقن عليها، إلى وزير التربية والتعليم والتنمية السياسية والشؤون البرلمانية حول أربعة محاور رئيسة متمثلة بالحماية الاجتماعية، التمكين السياسي، التمكين الاقتصادي، ودمج أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في خطة العمل الوطنية للأعوام ٢٠١٦ - ٢٠١٨.

جرى ذلك خلال أعمال اليوم الثاني للمنتدى الوطني للحوار في قضايا المرأة: نحو شراكة فاعلة، الذي انطلق الأربعاء، في البحر الميت تحت شعار «سوا نغير»، حيث طرحت الأولويات خلال الجلسات على طاولة النقاش مع الحكومة، بقصد تبنيتها سعياً للتعبير بما يعزز مكانة المرأة.

وفي السياق دعا نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم رئيس لجنة تمكين المرأة الوزارية الدكتور محمد الذنبيات، المنظمات النسائية إلى الحوار والاستماع إلى وجهات النظر ومناقشة التوصيات التي خرج بها المنتدى، لتعزيز التنسيق والتعاون والوصول إلى عوامل مشتركة.

وحول موضوع المناهج المدرسية وصورة المرأة فيها قال الوزير أن الوزارة ستنتهي من تعديل ومراجعة المناهج في العام الدراسي 2016 - 2017 لافتاً إلى أن المناهج الجديدة لمباحث التربية الوطنية واللغة العربية والتربية الإسلامية والتاريخ، تغيرت تغيراً شاسعاً نحو الأفضل، مبيناً أنه لأول مرة سنطرح منهاج تاريخ يتحدث عن تاريخ الأردن، ولأول مرة يدخل بمناهجنا معلومات عن الأديان الأخرى وعن العلاقة بين المسيحيين والمسلمين.

وفي كلمة وجهها في ختام أعمال المنتدى، قال الذنبيات «أن ثقافتنا لا تحرم المرأة حق أعطي للرجل إلا بتفريق بين الذكر والأنثى بالأدوار».

وأضاف «أنه إذا انحرفت ثقافتنا عن مسيرتها في فترة من الفترات واجبنا أن نعيد الثقافة إلى منبعها الأصلي»، ضاربا أمثلة على ذلك منها أن للمرأة في ثقافتنا الحق بالاستقلال المالي الكلي عن زوجها، وأن تطالب بالإنفاق على أولادها من زوجها، ولها حق تربية أولادها وتطالب بنفقة حق التربية، ولها أن تطلب بدل رضاعة ابنها من زوجها.

وأشار الذنبيات إلى «أننا انحرفنا عن ثقافتنا الأصلية، وأصبحت هناك ممارسات في المجتمع غير مقبولة لا ديناً ولا شرعاً»، لافتاً إلى أن بعض المناطق في الأردن يتم حرمان المرأة من حقها بالميراث.

وشدد على أن هناك فرقا بين ممارسات الأفراد والعادات والتقاليد وبين الإطار الثقافي العام الذي ينظم المجتمع، منوها إلى أنه أحيانا ممارسات الأفراد تخرج عن ثقافتنا، وأنه ينبغي إعادة النظر بالتعامل مع المرأة داخل الأسرة بما ينسجم مع ثقافتنا وهو ما يحتاج إلى جرأة وموضوعية.

وتابع الذنبيات أن حقوق المرأة مقرة في ثقافتنا لكن هناك ممارسات تتناقض مع ثقافتنا ينبغي أن نضع لها حدا وتغييرها وهذا يحتاج إلى جرأة لوقف مثل هذه الممارسات، مشددا على أن من يصادر المرأة حقها ينكر المعلوم بالدين.

من ناحيته قال وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية يوسف الشواربة إن الكوتا النسائية هي رسالة للمجتمع مفادها أنه ينبغي أن يعتاد المجتمع على رؤية المرأة في مواقع متقدمة في صنع القرار.

وبين أن الحكومة حرصت على عدم المساس بحق المرأة في الكوتا (وهو مقعد نسائي لكل محافظة ومناطق البدو الثلاث) في مشروع قانون الانتخاب الذي دفعت به إلى مجلس النواب، على الرغم من خفض عدد أعضاء المجلس من (150) إلى (130) مقعداً.

وأشار إلى أنه قد كان لمجلسي النواب والاعيان القوة التشريعية الدافعة لكوتا المرأة في القانون، وهذا منح المرأة حق التنافس على كامل مقاعد مجلس النواب الـ (130) مقعداً، في حين ينافس الرجل فقط على (115) مقعداً.

وأكد أن الوزارة ستعمل على محورين مع قطاع المرأة الأول وهو زيادة تمكين المرأة في الحياة السياسية والبرلمانية والحزبية، سواء كان ذلك من خلال برامج التعاون، أو من خلال برامج التطوير وتعزيز القدرات المؤسسية للقطاع النسائي.

فيما المحور الثاني وفق الوزير الشواربة هو العمل مع القطاع النسائي لزيادة تمثيل المرأة في مجلس النواب القادم، وتحفيز المرأة على المشاركة في ممارسة حقها الوطني والدستوري، «ترشيحاً وانتخاباً»، لإيماننا بأن المرأة هي عامل قوي في صناعة التغيير القادم للأفضل، سواء كان ذلك في الحياة السياسية أو في مجلس النواب القادم.

ودعا الوزير القطاع النسائي إلى أن يكون عوناً للوزارة، للوصول إلى كافة مناطق المملكة، خصوصا الأطراف والمناطق البعيدة عن العاصمة والمدن الرئيسية في البوادي والأرياف والمخيّمات.

وقال إننا نتطلع أن يُساعدنا القطاع النسائي في زيادة مشاركة المرأة في العاصمة عمّان والمدن الرئيسية في العملية الانتخابية، وفي تحفيز المرأة للذهاب إلى صناديق الاقتراع، لأن هذه المدن لا تشهد إقبالاً كبيراً مقارنة مع المحافظات الأخرى والبوادي.

وأبدى الوزير الشواربة استعداد الوزارة لوضع خطط مُشتركة مع القطاع النسائي لمأسسة التعاون نحو الانتخابات النيابية القادمة، التي ستكون ركيزة أساسية إيجابية، نحو زيادة تمكين المرأة لاحقاً في المجالس البلدية وفي مجالس المحافظات في الانتخابات التي ستجري العام القادم وفق قانوني البلديات واللامركزية.

وأضاف أننا ننظر بتفاؤل إلى ثمرة الإصلاحات السياسية التي سيكون للمرأة فيها رافعة رئيسية في الإصلاح الذي يقوده جلالة الملك، مبينا أن الوزارة ستتابع مُخرجات هذا اللقاء حتى ندرسها سوياً بكل تفاصيلها لوضع الخطط والبرامج والمشاريع التي تكفل توسيع وتعميق دور المرأة في الحياة السياسية والحزبية والبرلمانية.

وأكد مدير مشروع دعم منظمات المجتمع المدني الحوار والمشاركة في الأردن لزهر علوي أهمية تأصيل ومأسسة الحوار حتى يتسنى للمواطنات والمواطنين سبل الحوار والتأثير على السياسات العامة بمراحل صنعها وتنفيذها وتقييمها.

وأشار إلى أن السؤال المحوري هو إلى أي مدى توفر منظومة التعامل مع قضايا المرأة قاعدة للحوار المستدام لدعم قضايا المرأة؟

وأعرب عن أمله أن يساهم المنتدى بالحوار وتخرج عنه توصيات قابلة للتطبيق.

فيما قالت الأمانة العامة للجنة الوطنية لشؤون المرأة الدكتورة سلمى النمس إن هذا المشروع نموذج مميز لإدراج النوع الاجتماعي ضمن المشاريع كافة.

وبينت في كلمتها أنه حتى تكون البرامج فاعلة نحن بحاجة إلى مجتمع مدني قوي، وقادر على بناء التوافقات، والقدرة على كسب التأييد مع الحكومة لتغيير التشريعات.

وتمنت النمس أن تكون هناك علاقة بين الحكومة والمجتمع المدني، لكن ينبغي أن نوحّد الصف كمنظمات مجتمع مدني، والتنسيق وآليات العمل، وترتيب وتأطير العمل لإيصال الرسالة للحكومة حول العلاقة، لافتة إلى أن المحاور الأربعة التي يعمل عليها المنتدى هي مرتبطة باستراتيجية المرأة.

من ناحيتها اقترحت الرئيسة التنفيذية لجمعية معهد تضامن النساء الأردني «تضامن»، تشكيل لجنة من الهيئات ومنظمات المجتمع المدني النسوي مع وزارة التربية والتعليم لتعمل بشكل دائم بمراجعة وتعديل المناهج.

ودعت إلى عقد لقاء بين اللجنة الوزارية لتمكين المرأة مع المنظمات النسائية، للتنسيق والحوار حول قضايا تتعلق بحقوق المرأة.

وعقد المنتدى بمبادرة من وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومشروع «دعم المجتمع المدني الحوار والمشاركة» وبتنويل من الاتحاد الأوروبي.

جريدة الغد:

- مدرسة مجادل في الطفيلة: غرف صفية محدودة وزيادة بأعداد طلبتها

تعاني مدرسة مجادل الأساسية المختلطة في الطفيلة من قلة غرفها الصفية قياسا لاعداد الطلبة المتزايد، بسبب وقوعها وسط تجمعات سكانية تشهد نموا عمرانيا، ما يبرر الحاجة لتوسعتها خصوصا العام الدراسي المقبل.

ويشير مواطنون إلى أنهم يواجهون صعوبة في قبول أبنائهم للانتظام في الدراسة في المدرسة، التي يتوفر فيها بناء حديث جاء من خلال مكرمة ملكية سامية، حيث لم يزد عدد الغرف الصفية فيها على 14 غرفة في ظل أعداد كبيرة للطلبة، وزيادة أعداد الطلبة في الغرفة الواحدة بما لا يحقق العدد المثالي في الغرفة الدراسية.

ولفتوا إلى أن موقع المدرسة بين مناطق العيص وأبو بنا وكركا ومجادل وشيظم جعلها تستقطب الطلبة من كل تلك المناطق بما يحد من قدرة المدرسة على استيعاب أعداد إضافية من الطلبة من كل تلك المناطق.

وأشار المواطن أحمد البدور من منطقة شيظم أن المدرسة التي جاءت لتجمع ثلاث مدارس تجاوره كانت تشغل بيوتا سكنية، وتهدف الى التخلص من الأبنية المستأجرة التي لا تصلح للتدريس، وأقيم بناؤها وفق أفضل المواصفات، تحتاج إلى توسعة من خلال زيادة طابق إضافي عليها بواقع عشر غرف صفية لتتمكن من استيعاب المزيد من الطلبة، وفق حسابات التوسع العمراني والزيادة السكانية التي تشهدها مناطق في العيص وبعض المناطق المجاورة.

وبين البدور أن الغرف الصفية في المدرسة باتت مكتظة بالطلبة، وتحتاج إلى غرف إضافية واسعة لكي تستمر الطالبات في الصف التاسع من الدوام في المدرسة بالصف العاشر للعام الدراسي المقبل 2016 - 2017، لعدم تمكنهن من الذهاب لأي مدرسة أخرى، بسبب بعد المسافة بين أقرب مدرسة وأماكن سكنهن.

وأشار المواطن محمد السعيدة أن السكان في مناطق العيص وأبو بنا وشيظم وكركا ومجادل يحتاج ابناؤهم الطلبة لمدرسة لا تقل فيها الغرف الصفية عن 30 غرفة، لاستيعاب الزيادات السكانية، حيث تشهد تلك المناطق نموا سكانيا كبيرا ، خصوصا بعد إقامة جامعة الطفيلة التقنية في موقع يتوسطها.

وبين أن الموظفين في الجامعة، علاوة على سكان انتقلوا من مدينة الطفيلة، والزحف العمراني الذي ارتبط به تزايد سكاني كبير، دفع إلى ضرورة زيادة الخدمات في تلك المناطق خصوصا المدارس والطرق وغيرها من الخدمات الأساسية.

ولفت إلى أن الغرف الصفية باتت غير كافية لطلبة المدرسة الحاليين، مع توقع زيادة أعدادهم في العام الدراسي المقبل في الصف الأول وترفيح طلبة التاسع فيها سيسهم في زيادة الاكتظاظ في غرف المدرسة الصفية علاوة على طلبة رياض الأطفال فيها والمحدد عددهم بنحو 25 طالبا بما سيحول دون استقبال المزيد منهم مستقبلا.

وأشارت مديرة المدرسة لبنى الحجاج إلى أن المدرسة التي تضم 367 طالبا وطالبة، باتت بوضعها الحالي غير قادرة على استيعاب مزيد من الطلبة، خصوصا طلبة رياض الأطفال، اذا يسمح باستيعاب 25 طالبا فقط، فيما سيسجل منهم العام الدراسي المقبل نحو 40 طالبا، مؤكدة أنه لا يوجد أي متسع من غرف صفية في المدرسة التي تضم نحو 14 غرفة صفية فقط.

وبينت الحجاج أن طلبة الصف التاسع الذين يدرسون حاليا في المدرسة والذين سينتقلون إلى الصف العاشر لن يكون لهم غرفة صفية العام المقبل، بما يستدعي البحث عن حلول سريعة في ظل اقتراب نهاية العام الدراسي الحالي، ما يوجب التخطيط وبشكل فوري لإيجاد حل للمشكلة المنتظرة مطلع العام الدراسي الجديد 2016 – 2017.

وأشارت إلى أهمية زيادة مختبرات المدرسة التي يجب أن يتوفر فيها ثلاثة مختبرات تخصص للكيمياء والفيزياء والأحياء، في ظل وجود مختبر واحد للعلوم بشكل عام.

من جانبه، قال مدير التربية والتعليم في الطفيلة سالم المهيرة إن مشكلة قلة الغرف الصفية وارتفاع نسبة الأبنية المدرسية المستأجرة، دفعت مديرية التربية والتعليم إلى الاجتماع بلجنة التربية والتعليم التي بحثت نقص الأبنية المدرسية والغرف الصفية ومشكلات الاكتظاظ الناجمة عنها والتي لم تبحث منذ عشرة أعوام.

ولفت المهيرة إلى أن لجنة التربية قررت استملاك عدد من قطع الأراضي في عدة مناطق تتسم بتجمعات سكانية كبيرة وبحاجة لإقامة أبنية مدرسية جديدة، كما في عين البيضاء والعيص وأبو بنا، والتي تعتبر مرحلة أولى لإقامة أبنية مدرسية بديلة للأبنية المستأجرة التي لا توفر البيئة التعليمية الحقيقية والتي يجب التخلص منها تماما.

ولفت إلى أنه تقرر استملاك قطعة أرض لإقامة مدرسة رابعة العدوية في منطقة مجادل بكلفة تزيد على مليون دينار، والتي ستتوفر فيها نحو 30 غرفة صفية وستعمل على تجميع عدة مدارس مستأجرة

متناثرة وستسهم في التخلص من مشكلة ضيق الأبنية وقلة أعداد الغرف الصفية في مدرسة مجادل الأساسية ومدارس أخرى.

وأكد المهيرة أن الواقع الفني للأبنية المدرسية يتطلب إقامة المزيد من الأبنية بغرف صفية ذات أعداد أكبر لمواجهة أي زيادة محتملة مستقبلاً، نتيجة التمدد العمراني والسكاني في بعض مناطق الطفيلة.

موقع هلا أخبار:

- البدء بتوزيع بطاقات الجلوس على "نظامي التوجيهي"

بدأت وزارة التربية والتعليم توزيع بطاقات الجلوس على طلبة الثانوية العامة "توجيهي" ممن هم على مقاعد الدراسة "الطلبة النظاميين".

وقال الناطق الاعلامي باسم وزارة التربية والتعليم وليد الجلاد لـ"هلا اخبار" ان وزارة التربية والتعليم بدأت أمس الاربعاء بتوزيع بطاقات الجلوس على الطلبة النظاميين، وستقوم الوزارة بتوزيع بطاقات الجلوس على طلبة الدراسة الخاصة بعد الانتهاء من تدقيقها خلال الاسبوع القادم.

وأضاف الجلاد ان طلبة الدراسة الخاصة سيستلمون بطاقاتهم من قبل مديريات التربية التي تم التسجيل فيها.

وبين ان عدد الطلبة المتقدمين لامتحان الثانوية العامة "توجيهي" للدورة الصيفية بلغ 128 الف طالبة وطالبة موزعين على كافة فروع التعليم الاكاديمية والمهنية.

وأشار الجلاد الى ان الوزارة قامت بتحديد قاعات الامتحان وتشكيل لجنة الاستعداد للامتحان، وسيصار إلى تكليف المراقبين والمصححين واتخاذ كافة الاجراءات التي تضمن سلامة سير الامتحانات بكل يسر وسهولة على الطلبة.

واعلنت وزارة التربية والتعليم سابقاً ان امتحان الثانوية العامة يبدأ في الثالث عشر من شهر حزيران القادم.

موقع المدينة نيوز:

- مطالب في الكورة بعد الغاء مدارس اساسية

طالب اولياء امور طلبة مدارس اساسية بمديرية التربية والتعليم في لواء الكورة بعدم الغاء مدارس اساسية في عدد من التجمعات السكانية وعدم نقل صفوف ثانوية و أساسية من مدارس الى اخرى. وقال عدد من اولياء الامور في دير ابي سعيد وكفر الماء وتبنة ان المدارس الملغاة تتوسط تجمعات سكانية ذات كثافة سكانية ، مشيرين الى ان المدارس البديلة بعيدة عن ابنائهم إضافة الى ما يترتب على ذلك من اعباء مالية.

كما طالب اولياء الامور بإنشاء مدارس جديدة في المناطق التي سبق وان استمكت لها وزارة التربية قطع اراض وتشغيل ابنية مدرسية انجزت مؤخرًا.

مدير التربية والتعليم في اللواء سامي فواعرة نفى ان يكون هناك إلغاء لأي مدرسة اساسية في اللواء طبقا لقرارات وتعليمات وزارة التربية.

وقال انه سيتم مطلع العام الدراسي القادم دمج مدرستين اساسيتين في دير ابي سعيد وهما آمنة بنت وهب في الحي الشرقي والتي سيدمج طلبتها كلا حسب موقع السكن بمدرسة سمية الاساسية المختلطة او بمدرسة البنات الاساسية او بمدرسة الناصرة الاساسية المختلطة او بمدرسة ابو ذر الغفاري.

واشار فواعرة الى عدم نقل أي صف من الصفوف الاساسية الاولى لمدرسة سمية باستثناء طالبات الصف العاشر واللواتي سينقلن الى المدرسة الثانوية الشاملة بداية العام الدراسي القادم بينما سيبقى طلبة الصف الرابع الاساسي في مدرستهم، مؤكدا أن دمج طلبة مدرسة آمنة اقتضى نقل ذلك الصف كي تستوعب المدرسة الطلبة القادمين اليها وبخاصة للصفوف الاساسية الاولى.

وقال ان المديرية ستقوم بتشغيل البناء المدرسي المنجز في كفر الماء من خلال مشاريع المبادرات الملكية خلال العام الدراسي القادم وكذلك بناء مدرسة تبنة والذي لم يكتمل بعد.